

تقرير تأكد مستقل

عن مدى الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات

الى السادة مساهمي / الشركة المصرية العربية (ثمار) لتداول الأوراق المالية والوساطة فى السندات (EAC)
(شركة مساهمة مصرية)

- مقدمة :-

قمنا بإختبار تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية العربية (ثمار) لتداول الأوراق المالية والوساطة فى السندات (EAC) (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ .

- مسئولية الإدارة :-

إدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الإلتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفقا للدليل الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦ وقرار مجلس ادارة الهيئة رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٢٠ وقواعد ومعايير حوكمة الشركات والقوانين والقرارات ذات الصلة ، كما أن مسئولية الإدارة تمتد الى تحديد نقاط عدم الإلتزام ومبرراتها .

- مسئولية مراقب الحسابات :-

تتخصص مسئوليتنا فى إختبار المعلومات الواردة فى تقرير مدى الإلتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المعد بمعرفة ادارة الشركة وإبداء إستنتاج فى ضوء الإختبارات التى تم أداؤها وقد قمنا بإختبار تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة طبقا للمعيار المصرى لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) " مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية " ويتطلب هذا المعيار الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الإستقلالية ، وتخطيط وأداء عملية التأكد للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة خالى من أية تحريفات هامة ومؤثرة . ويشمل إختبار تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والإستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة والإطلاع على المستندات عندما يكون ذلك أساسيا . ونحن نرى أن الأدلة التى حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإستنتاجنا .

وقد أعد هذا التقرير لعرضه على الجمعية العامة بناءا على تكليف ادارة الشركة طبقا لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية (مادة رقم ٤٠) ، وليس لأى غرض آخر ، وبالتالي فهو لا يصلح للإستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله .

- الإستنتاج :-

لم نزم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد بأنه لم يتم التعبير بعدالة ووضوح بتقرير مدى الإلتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المشار اليه - فى جميع جوانبه الهامة - عن مدى إلتزام الشركة بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ إستنادا الى الدليل الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦ وقرار مجلس ادارة الهيئة رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٢٠ وقواعد ومعايير حوكمة الشركات والقوانين والقرارات ذات الصلة .

المعزوي

عرفات محمد عبد السلام المعزوي

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
عضو الإتحاد العام المحاسبين والمراجعين العرب
سجل البنك المركزى ٦٠١
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ١٢٤
س ٨٩٩٠ م ٠٠٠٠



القاهرة فى ١٦ مارس ٢٠٢٤ .